مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 9 / العـــــدد: 1 (2024)، ص 267–284

التدقيق والرقابة الداخلية كآلية لتفعيل الأجهزة المصرفية ومواجهة المخاطر

" التجربة الجزائرية "

Internal auditing and control as a mechanism to activate banking agencies and face risks

"The Algerian experience"

زوهـــــــري جليلـــــــــــــــــــة *، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس, مخبر إدارة الابتكار و التسويق
zouhri615@gmail.com

تاريخ الاستلام: 11 /2024/02 تاريخ القبول: 07 /2024/03 تاريخ النشر 30 جوان 2024

ملخص:

خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على أهمية التدقيق والرقابة الداخلية كوظيفة أساسية تساهم في دعم وتعزيز الأجهزة المصرفية لمواجهة وتقليص المخاطر والتحديات البيئية بشتى أوجهها ومجالاتها التكنولوجية، والقانونية والمحاسبية، والاقتصادية....وغيرها،وذلك من خلال دراسة حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر على مستوى وكالة سيدي بلعباس، كما أوضحنا أهم المعايير الواجب الالتزام بها من طرف المراقبين والمراجعين، ولقد كانت لنا قراءة استطلاعية لأهم التدابير الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر طبقا للتقرير السنوي2018 ،وخلصت الدراسة إلى أن المصارف والمؤسسات المالية لا زالت تعمل على تحسين أجهزتها للرقابة الداخلية والوقائية الشاملة للتحكم الجيد في أنشطتها وكذا مخاطرها الدائمة والمتجددة بصفة مستمرة وخاصة تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، مع ضرورة تنفيذ كل التقارير والمحاضر المعدة من طرف المدققين من قبل السلطات المصرفية وتقوية دور مجالس الإدارة والمراقبة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق ، نظام الرقابة الداخلي، إدارة المخاطر، جهاز مصرفي، مخاطر البنك.

تصنيف JEL : E58, M40.

Abstract :

Through this study, we shed light on the importance of auditing and internal control as an essential function that contributes to supporting and strengthening banking agencies to confront and reduce environmental risks and challenges in all its aspects and technological, legal, accounting, economic and other fields, through a case study of Société Générale Algeria on The level of the agency of Sidi Bel Abbes, as we explained the most important standards that must be adhered to by the auditors and auditors, and we had an exploratory reading of the most important control and supervisory measures of the Bank of Algeria according to the annual report 2018, and the study concluded that banks and financial institutions are still working to improve their internal control and comprehensive preventive systems to control The good in its activities as well as its permanent and constantly renewed risks, especially those related to combating money laundering, with the need to implement all reports and minutes prepared by the auditors by the banking authorities and to strengthen the role of boards of directors and oversight .

Keywords : Auditing, internal control system, risk management, banking system, bank risks.
Jel Classification Codes : E58, M40.

* **زوهري جليلة**

مقدمة:

شهدت المنظومة المصرفية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة بسبب الأزمات الاقتصادية وتحرير الأسواق المالية وهو ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، فلقد أصبح الجهاز المصرفي اليوم يعمل في إطار بيئي مليء بالتحديات والمخاطر الأمر الذي زاد من تحديث وتجديد المعاملات والأنشطة الممارسة وبالتالي تعقيد وتشابك عملية التسيير واتخاذ القرار لإدارة المخاطر بشتى مجالاتها، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالوظائف الرقابية على مستوى هذه الوحدات بما فيها وظيفة التدقيق بمستواها الداخلي والخارجي للمؤسسات، فلقد حرصت التقارير العلمية الدولية على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق في الشركات بصفة عامة والمؤسسات البنكية بصفة خاصة، وفي إطار التطلع لمستوى التطورات الراهنة ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة ، أصبح لزاما على كل بلد ممارسة سياسات نقدية ومالية لدعم نظامها المصرفي، وذلك من خلال تقوية أنظمتها الرقابية الداخلية وتوسيع آليات التدقيق والحذر لمواجهة المخاطر بصفة دائمة سواء كانت داخلية أو خارجية، تنظيمية أو تشريعية.... وأمام التوجه الحديث لجميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر التي تسعى إلى توسيع مجالها الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، أصبحت الجزائر تتطلع إلى تحقيق أهداف تتجاوز الحدود الوطنية لتصل إلى النطاق الدولي خاصة في المجال المصرفي أين بات من الضروري الحصول على الجرعة المهنية والعلمية المناسبة للعمل وفقا للنطاق الجديد، وذلك من خلال تطوير وتعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلية وتبني التدابير الإحترازية بالشكل الذي يزيد من مصداقية المعلومة المحاسبية وتقليص المخاطر البنكية بشتى أوجهها، ولقد قمنا بآختيار أحد المؤسسات البنكية الأجنبية الفرنسية سوسيتي جنرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس- من خلال دراسة حالة لإسقاط أهمية وظيفة التدقيق كآلية إستشارية لتشخيص وتقييم وتحليل مكامن الخطر بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار ،وفي هذا السياق تندرج إشكالية الدراسة كمايلي :

كيف يمكن للآليات الرقابية والتدقيقية والإجراءات الاحترازية المعمول بها على مستوى البنوك الجزائرية أن تقلص من حدة المخاطر المصرفية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ننطلق من فرضيتين:

- **الفرضية الأولى:** إن تدابير الرقابة والإشراف المصرفي المعمول بها على مستوى بنك الجزائر تتكيف مع المستجدات والمخاطر البيئية الراهنة.

– **الفرضية الثانية:** إن حدود صلاحيات المدققين من حيث إجبارية تطبيق التحفظات والتوصيات المدونة في التقارير النهائية المعدة من طرف المراقبين تنقص من فعالية هذا الجهاز بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تندرج في إطار المواضيع المتعلقة بمجال الرقابة في الجهاز المصرفي وهو ما يمثل أحد الأدوار والمهام الرئيسية لإدارة المخاطر وتفعيل المنظومة المصرفية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحديد مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي بما فيها المخاطر المصرفية.

– تحديد معايير التدقيق وأهمية تقييم نظام الرقابة الداخلي على مستوى البنوك بصفة عامة وبنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–بصفة خاصة.

– التعرف على التدابير الرقابية والإشراف المصرفي على مستوى البنوك الجزائرية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، كما استعنا بمنهج دراسة حالة لإحدى البنوك الأجنبية بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–، والقيام بدراسة استطلاعية تحليلية لتدابير الرقابة والإشراف المصرفي في الجزائر.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: مفهوم الجهاز المصرفي ومخاطره.

المحور الثاني: التدقيق والرقابة الداخلية على مستوى الأجهزة المصرفية.

المحور الثالث: أهمية وواقع التدقيق في بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–

المحور الرابع: قراءة استطلاعية لتدابير الرقابة والإشراف المصرفي لبنك الجزائر طبقا للتقرير السنوي 2018.

الدراسات السابقة:

- مذكرة إيهاب ديب مصطفى رضوان،" **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في قطاع غزة (دراسة حالة البنوك الفلسطينية)**"، مذكرة ماجستير،2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، واعتمدت الدراسة على توزيع استبيان على عينة عشوائية من المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة (33استبيان)، مع استخدام الباحث للبرنامج الإحصائي spss في تحليل النتائج ، وتوصل الباحث في حوصلة الدراسة إلى :اهتمام الإدارات العليا بمهنة التدقيق الداخلي على مستوى المصارف وذلك من خلال توفير الظروف والإمكانيات اللازمة سواء كانت مالية، أو تشريعية، أو تكوينية ، وذلك لتثمين الدور الفعال لهذه الوظيفة في تشخيص المخاطر وإدارتها وإيجاد طرق وأساليب مبتكرة لمواجهتها.

- صديقي مسعود،" **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية** "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

تدور إشكالية البحث فيما إذا كانت عملية التجسيد لإطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية كفيل بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين والإجابة عن الاحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة.

لعل من بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن المنظمات الدولية للمراجعة تدعوا إلى ضرورة موافقة وانسجام المراجعة الوطنية للتوجيهات وقيود العمل دوليا، بغية السماح بإجراء المقاربات الضرورية بين نتائج المراجعة على المستوى الوطني ونتائجها على مستوى الدولي، خاصة في ظل قيد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتسعير الدولي لهذه الشركات والانفتاح الاقتصادي الدولي.

- علي عماد محمد ازهر، **"آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)"**، مقال علمي بمجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع عشر، 2020.

هدفت الدراسة إلى تشخيص أهمية نظام الرقابة الداخلي كمعيار أساسي للتدقيق داخل البنوك الكويتية وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية تتعلق بدرجة الالتزام بالهيكل التنظيمي، كما تساهم في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية وتفادي الأخطار وباعتباره أداة للتأكد من مدى ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية المالية وصحة ودقة القوائم المالية المستخدمة وعليه تفادي مختلف الأخطار.

إن نظام الرقابة الداخلية له دور فعال في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من خلال احترام السياسات والقوانين، كذلك التعرف على تحقيق الأهداف المرسومة والكشف على ما يقع من انحرافات وتلاعبات وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

المحور الأول: مفهوم الجهاز المصرفي ومخاطره.

يمثل الجهاز المصرفي أحد الركائز الأساسية في بناء وتنمية الاقتصاد، باعتباره يلعب دور الوسيط المالي بين الأعوان الاقتصاديين من أفراد وشركات ومؤسسات حكومية.... لتحقيق التوازن بين أصحاب الفائض المالي عن طريق الادخار وأصحاب العجز المالي في إطار تحقيق الاستثمار والاستهلاك (جلدة، 2009، صفحة 14)

1.1مفهوم الجهاز المصرفي:

تكمن أهمية البنوك في تحقيق التكامل المالي والاقتصادي بين الأطراف الممثلة في أصحاب المدخرات المالية، والأطراف الثانية الممثلة في أصحاب الاحتياج المالي، وذلك بمعدل فائدة معين في إطار تحقيق الأرباح وتغطية تكاليف التسيير، ويحدد قانون النقد والقرض في مادته 114مفهوم البنوك التجارية باعتبارها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية تتجلى في العمليات التالية:

جمع الودائع من الجمهور–منح القروض–توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. (لطرش، 2003، صفحة 202)

2.1 المخاطر المصرفية:

يعرف(جون داونز وجوردان اليوت قوهمان)المخاطر البنكية على أنها: " احتمالات وقوع خسائر أو عدم الحصول على المنفعة وهي قابلة للقياس، وتختلف هذه المخاطر عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس". (ابراهيم، 2008، صفحة 56)

ويعرف الخطر على أنه حدث مستقبلي محتمل الوقوع يسبب خسارة أو ضرر لمن وقع عليه، وتحرص المؤسسات البنكية على التقليل من حدة هذه المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات تصب في إطار تغطية المخاطر

(طلب ضمانات، والتأمينات، إلخ)، وما هو مسلم به أن إلغاء المخاطر بصفة نهائية على مستوى البنوك أمر مستحيل ولكن وضع إجراءات وقائية وتدابير احترازية من خلال أنظمة مصرفية فعالة قد يحد من معدلات المخاطر الاحتمالية ويمكن من احتواءها بأقل التكاليف الممكنة، وفيما يلي يمكن تعداد بعض المخاطر المتعارف عليها في المؤسسات البنكية: (المطلب، 2001، صفحة 98)

- ✓ **مخاطر الائتمان:** وتتعلق بعدم القدرة على الالتزام بسداد القرض على حسب تواريخ استحقاقه.
- ✓ **مخاطر السيولة:** وتنتج من عدم قدرة البنك على تحقيق التوازن بين التدفقات المالية الخارجة (القروض) والداخلة (الودائع)، وقد يرجع الأمر لسوء التقدير الزمني البنك في منح القروض.
- ✓ **مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف:** وتنشأ بناءا على التذبذبات الاقتصادية والسياسية التي تأثر على قيمة العملات الأجنبية.
- ✓ **مخاطر السرقة:** سواء من داخل البنك أو من خارجه، وتزداد خطورة هذا الخطر مع تطور الجريمة الإلكترونية الناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المخاطر الأخرى ك: المخاطر الإدارية والمحاسبية والمخاطر المعلوماتية، إلخ.

المحور الثاني: التدقيق والرقابة الداخلية على مستوى الأجهزة المصرفية.

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي في اكتشاف نقاط القوة والضعف لأي مؤسسة مصرفية، وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه بالإضافة إلى التعرف على مختلف المعايير التي تحكم عمل المدققين .

1.2 مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه: وفقا لتعريف معهد المدققين الداخليين فإن التدقيق يمثل: إحدى الوظائف الأساسية لها دور إستشاري تنشأ داخل المنظمات بهدف تحليل وتقييم وفحص ودراسة أنشطتها المختلفة بصفة مستقلة وموضوعية وحيادية، وذلك لمساعدة المسؤولين في اتخاذ وترشيد قراراتهم بأقصى

درجات الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال تقارير نهائية تشمل مجموعة من التوصيات والمقترحات". (السعودية، 2004، صفحة 1)

ولا يختلف مفهوم التدقيق الداخلي على مستوى البنوك عن المفهوم العام للتدقيق فهو:" وظيفة استشارية ومستقلة داخل البنك تقوم بتقديم التوصيات والتوجيهات لكافة العاملين على مستوى الأقسام المختلفة الإدارية والمالية وغيرها بناءا على عمليات الفحص والتشخيص والدراسة، لضمان الالتزام بالقواعد والقوانين التنظيمية المعمول بها داخل البنك والتأكد من مدى مصداقية المعلومات والاستخدام الأمثل لموارد البنك بأقصى كفاية ممكنة ".(M.Djaafer, février/mars1998)

ومن تم فإن وظيفة التدقيق جاءت لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها كمايلي:

- تقديم الدعم للإدارة العليا من خلال توفير معلومات مالية ذات مصداقية.
- حماية ممتلكات والأصول الخاصة بالبنك.
- الحرص على تطبيق القوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المؤسسة في إطار الرؤية العامة للبنك.
- تقديم تقارير تقييمية تجسد نقاط القوة لتعزيزها من طرف المؤسسة ونقاط الضعف وأسبابها وطرق دعمها وتجاوزها ومعالجتها. (جمعة، دراسات و بحوث في التدقيق و التأكيد، 2009)

2.2 المعايير الأساسية المنظمة لمهنة التدقيق داخل المصارف:

باعتبارها وظيفة رقابية مهمة وحساسة حظيت مهنة التدقيق باهتمام كبير من طرف الباحثين وذلك من خلال تجسيد وضبط معايير تتعلق بتنظيم الممارسة لهذه المهنة وتتجسد أهمها في:

أ/ الاستقلالية: وهي من أهم الشروط الواجب توفرها في الأشخاص المزاولين لمهنة التدقيق ففي هذا المعيار يجب أن يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة سواء من حيث انتماءه للمؤسسة كمصلحة مستقلة في الهيكل التنظيمي، أو من حيث إعداده لبرنامج وفريق العمل أو النشاطات المتعلقة بإنجاز مهامه إلى غاية إعداده للتقرير النهائي، وهذا حتى نضمن الموضوعية والحيادية في الأداء.

ب/ الكفاءة المهنية: مهنة التدقيق الداخلي تتطلب كفاءة مهنية متخصصة تتعلق بمجال التدقيق والمحاسبة والمالية، بالإضافة إلى معارف متنوعة في كل التخصصات الأخرى المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ضرورة اكتساب خبرة ميدانية في المجال لدعم كفاءة وقدرات المدقق.

كما يتوجب على المدققين الالتزام بالسلوك الأخلاقي والتربوي السوي والسرية المهنية.

ج/ أداء العمل: لإتمام مهمة التدقيق في مجال العمل الميداني يستوجب توفر المعايير التالية: (غالي، 2001، صفحة 165)

- إعداد برنامج العمل من حيث: تخطيط المهام الواجب تنفيذها، مع تحديد المصالح وفريق العمل، والفترة الزمنية المتعلقة بكل مهمة، دراسة وتقييم السجلات المالية والمحاسبية، التفتيش في عين المكان، إلى غاية تقديم التقرير النهائي للأطراف المعنية مع متابعة الإجراءات التصحيحية في أرض الواقع.

– الاعتماد على أكبر قدر ممكن من الأدلة والإثباتات والبراهين لتأكيد المعلومات المالية والمحاسبية والتنظيمية كأداة لدعم التوصيات المدونة في التقرير النهائي.

– اختيار أسلوب الفحص المناسب سواء (الحصر الشامل) شمولية التدقيق، أو أسلوب العينة وذلك حسب درجة المخاطرة.

– تعيين فريق العمل حسب الكفاءات والمؤهلات التي تتناسب مع موضوع المهمة. (غالي، مرجع سابق، 2001، صفحة 169)

3.2 نظام الرقابة الداخلي في البنوك وعلاقته بإدارة المخاطر.

تقييم نظام الرقابة الداخلي على مستوى المؤسسات البنكية يمثل أحد المعايير الأساسية في برمجة مهمة التدقيق ، ذلك أن نظام الرقابة الداخلي يتعلق بسياسة التنظيم الداخلي المعمول بها من قبل البنوك والتي تتضمن حماية أصولها وممتلكاتها، والتأكد من صحة المعلومات المالية والمحاسبية بناءا على درجة الالتزام بالقواعد والإجراءات المتعلقة بالضبط الداخلي لأنشطة المؤسسة على مستوى كل الأقسام والمصالح والتي تهدف لتحقيق الكفاءة التنظيمية والإنتاجية لكل موارد المؤسسة البنكية المادية والبشرية والمعلوماتية وغيرها. (Khelassi, 2005, p. 87)

ومما سبق يتضح بأن نظام الرقابة الداخلي يمثل الوسيلة لتحقيق الهدف المراد من طرف البنك ألا وهو رفع مستويات الكفاءة وتحقيق أقصى معدلات الربح أي تحقيق النتيجة المختصرة في الكلمة التالية"CAMEL"

– مراعاة الكفاية لرأس المال(**C**apital Adequacy)

– جودة الأصول (**A**ssets quality)

– حسن التسيير(**M**anagement).

– رفع مستويات الربحية (**E**arnings).

– ضبط نسب السيولة المطلوبة (**L**iquidity)

هذا ويمكن توضيح أهم العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها على مستوى المصارف:(Renarrd, 2008, p. 116)

- ✓ كبر حجم المصارف وتعدد عملياته.
- ✓ اعتماد الإدارة على نمط التسيير اللامركزي وتفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالبنوك.
- ✓ الحاجة الدائمة والمستمرة للإدارة إلى بيانات دورية دقيقة، بالإضافة إلى الجهات الحكومية.
- ✓ مراعاة الإدارة لحماية وصيانة أصول وأموال وموارد المصرف.
- ✓ مساهمة أنظمة الرقابة الداخلية في وظائف عملية التسيير كالتخطيط والتنظيم واتخاذ القرار.

وتبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى البنوك من خلال التكامل والتنسيق بين الوظيفتين رغم التزام كلاهما بالاستقلالية التامة في الأنشطة والمهام، ولهذا نجد أن تدقيق المعلومات

والبيانات من قبل المدققين يسهم في دعم وتفعيل الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر كالتخطيط، والتحليل والضبط وغيرها، وهذا ما يستدعي مشاركة المدققين في الحصول على المعلومات من خلال حضور الاجتماعات ومجالس الدراسات وغيرها، كما يلعب التدقيق دور أساسي في ترشيد السياسة العامة وضبط التوجه الخاص بصفة محكمة للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر في إطار تقديم التوصيات والمقترحات بصفة استشارية، ولهذا يمكننا القول بأن كلا الوظيفتين مكملتين لبعضهما لتحقيق هدف واحد ألا وهو تشخيص وتقييم وتقليص نسبة المخاطرة في كل العمليات البنكية.

(الخطيب، 2005، صفحة 22)

المحور الثالث: أهمية وواقع التدقيق في بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–

3–1 تقديم عام لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر: يمثل بنك سوسيتي جينيرال أحد البنوك واسعة الإنتشار في العالم، وهي من البنوك الناجحة في مجال التمويل الصناعي والتجاري، أنشئ في فرنسا في بداية الثمانينات، يعرف بكفاءة عالية في مجال التمويل والإستثمار وهو ما دعم توسعه عبر شبكة دولية متفوقة ومتميزة في تقديم الخدمات المالية المصرفية.

يمثل بنك سوسيتي جينيرال من البنوك الأوائل الخاصة التي نشأت في الجزائر بداية من سنة 2000، وتملك أكثر من 90 وكالة منتشرة على كافة أنحاء الوطن تقريبا، ويقدم البنك عدد كبير من الخدمات المتطورة والمتنوعة التي تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، فريق البنك يتكون من1430موظف في 31 ديسمبر 2020.

ويهتم البنك بدرجة عالية بمهام التدقيق والرقابة الداخلية لكل العمليات التي يقوم بها باعتباره يواجه بصفة دائمة جملة من المخاطر الاستثمارية والتمويلية والائتمانية، وذلك من خلال توكيل هذه المهمة لمدققين على مستوى وكالة سيدي بلعباس، والجدول الموالي يوضح تقديم عام لخلية التدقيق على مستوى البنك وكالة سيدي بلعباس:

جدول رقم (01): تقديم خلية التدقيق لبنك سوسيتي جينيرال وكالة –س ب ع –.

مخطط التدقيق	عدد أعضاء خلية التدقيق	اختصاص أعضاء خلية التدقيق	عدد مهام خلية التدقيق الداخلي	طريقة توظيف أعضاء خلية التدقيق	عدد دورات التكوين للمدققين
يعد في بداية السنة من طرف الإدارة العامة.	02	التدقيق والمحاسبة.	مهمتين مبرمجتين كل سنة.	حسب الخبرة والتأهيل.	دورة واحدة كل ثلاث سنوات.

المصدر: من إعداد الباحثة.

3-2 تقديم نتائج المقابلة مع المدققين على مستوى البنك: إن دراسة أهمية ونجاعة وظيفة التدقيق والرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات البنكية من حيث اكتشاف المخاطر المصرفية المتعلقة بمختلف الخدمات المقدمة تستدعي منا إجراء استبيان قائم على طرح التساؤلات التالية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02): تقديم نتائج الاستبيان الموجه للمدققين والمسؤولين على مستوى مؤسسة سوسييتي جنرال وكالة – سيدي بلعباس–

نوعية الأسئلة		الإجابة على التساؤلات	الملاحظات
هل هناك تدقيق داخلي؟	لكافة الأقسام والمصالح؟	نعم	– فهو تدقيق عملي يمس مختلف الوظائف على مستوى البنك بدون استثناء.
	بصفة دائمة؟	نعم	– على الأقل مهمتين في السنة.
هل هناك معوقات تواجه المدققين أثناء أداء المهام؟	من حيث توفر الإمكانيات الخاصة بجمع المعلومات والأدلة؟	لا	– فكل الظروف مهيأة لإتمام المهمة على أكمل وجه. – يمكن الحصول على الوثائق المطلوبة بسهولة بل وبمساعدة رؤساء الأقسام. – هناك نظام للمعلومات جد فعال.
	ضغوط تمارس من طرف المسؤولين؟	لا	– هناك استقلالية ممنوحة لكافة أعضاء خلية التدقيق سواء أثناء أداء المهمة أو فيما يخص إعداد التقرير.
هل يقوم المدقق بتشخيص وتقييم مدى مصداقية المعلومات المالية التي تعتمد عليها إدارة المخاطر المتعلقة ب (السيولة، نسبة الائتمان...)؟		نعم	– فهي مسؤولية المدقق حتى يدعم بها نتائج التدقيق والمراجعة من خلال التقرير النهائي بعد إتمام المهمة.
هل يقوم المدقق بالتأكد من الالتزام بمعايير المحاسبة والقواعد والمبادئ والاعتبارات الضريبية		نعم	– في إطار تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية فهي أهم خطوة في إعداد برنامج التدقيق.

وفق القوانين المعمول بها؟			
هل يقوم المدقق الداخلي بتشخيص نسب المديونية وتحديد مخاطر الديون المتعثرة؟		نعم	– في بعض الأحيان تكون مهام خاصة بهذا الشأن.
هل يعاين ميدانيا المدقق الداخلي ضمانات القروض الممنوحة؟		نعم	– بالتأكيد في حدود المستطاع والخبرة والتجربة.
هل يتأكد المدقق من توفر الإجراءات التأمينية الكافية لتغطية الخسارة المحتملة على الموجودات وذلك من خلال المقارنة القيمة الدفترية للأصول والتأمين الخاص بها ؟		نعم	– هذا الأمر يدخل في إطار دراسة وفحص وتقييم الأدلة والبراهين والإثباتات. – أمر أكيد من خلال المعطيات والوثائق الممنوحة والزيارات التأكدية.
هل يقوم المدقق بكتابة كل الأمور الاستثنائية؟		نعم	– أمر ضروري وواجب من خلال التقرير النهائي على شكل ملاحظات ومقترحات.
هل تتم عملية مناقشة التوصيات؟	لتحديد التوصيات المقبولة؟	نعم	– كل التوصيات المدونة في تقرير المدقق تعتبر مقبولة.
	أو فيما يخص التوصيات المرفوضة؟	نعم	– ترفض بعض التوصيات عندما تتم مناقشتها في الاجتماع الخاص بغلق المهمة، ولكن بعدما يتم تقديم تبريرات وشروحات وأدلة مقنعة من طرف المدقق عليه.
هل هناك تنفيذ للتوصيات المقترحة والمدونة في التقرير؟	بصفة إجبارية؟	نعم	– بعدما يتم مناقشة التوصيات والموافقة عليها يعطي المدير العام الأمر ببداية تنفيذها.
	بصفة اختيارية؟	لا	– هناك قواعد صارمة فيما يخص تنفيذ التوصيات ومتابعتها.
هل هناك سلطة ممنوحة للمدققين؟	من حيث إلزامية قبول وتنفيذ التوصيات؟	لا	– لا يتدخل المدقق بتاتا في فرض أو جبر تنفيذ التوصيات المدونة في التقرير، وإنما تبقى هذه السلطة للإدارة العامة فقط.

هل يتم متابعة تنفيذ التوصيات؟		نعم	– من خلال برنامج: يوضح لكل توصية المدة اللازمة لتنفيذها والكيفية الواجب اتبعها طبعا بالتنسيق ما بين المدقق، والوظيفة المعنية بالتوصية والإدارة العامة.
هل هناك تقييم للنتائج المحققة بعد تنفيذ المقترحات؟		نعم	– بصفة دائمة ودورية حيث تسجل النتائج المحققة بالمقارنة مع برنامج المتابعة، وتقدم في تقرير خاص إلى المدير العام(شهريا).
هل هناك مشاركة من طرف المدققين في اتخاذ القرار داخل المؤسسة؟	القرارات العملية؟	نعم	– باعتبار أن معظم المهام توجه من أجل تحسين وتطوير وتنمية الوظائف والأقسام داخل المؤسسة، وتأكيد على أن الإجراءات تطبق وفق المعايير المحددة.
	القرارات الإستراتيجية؟	لا	– لا يتدخل المدققين في اتخاذ أي قرار على المستوى الاستراتيجي، ولكن في هذه الحالة تبعث المؤسسة الأم (بفرنسا) لجنة خاصة من المدققين الخارجيين للقيام بمهمة رسمية استثنائية تدعم المسؤولين عند اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن منهجية طرح التساؤلات على مسؤولي المؤسسة (مدققين ومدراء)، تعتمد على إتباع طريقة الاستجواب المباشر والمفتوح من خلال المقابلات الشخصية، لإعطاء الإجابة على التساؤلات مع تدعيم تلك الإجابات بملاحظات تعكس واقع التدقيق من حيث الإجراءات المتبعة في معالجة التقارير والأهمية الموكلة لهذا الأخير فيما يخص المساهمة في اتخاذ أي قرار على مستوى المؤسسة، وخلصت دراستنا إلى تحديد مجموعة من النقاط التي لابد من أخذها بعين الاعتبار لتسيير مهام التدقيق على مستوى البنك في إطار تحسين إنتاجية هذه الوظيفة.

- يجب أن يكون هناك خلية خاصة بالتدقيق تابعة للإدارة العامة وتظهر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- يجب أن تحدد ميزانية خاصة بالخلية تعد في بداية السنة كباقي الوظائف الأخرى تخص: التوظيف، التكوين، التحفيز، نفقات المهام، التقييم وغيرها.
- يجب أن يكون هناك معايير ومؤشرات لقياس فعالية أداء المدققين داخل المؤسسة.
- يجب أن يكون هناك برنامج سنوي للتدقيق يشمل كافة الوظائف، بمعنى أن تدقق كل المصالح على مستوى المؤسسة مرة واحدة على الأقل في السنة.

- يجب توسيع صلاحيات المدققين من أجل المساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، بما فيها تقديم المقترحات التي تزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر على مستوى البنك.

المحور الرابع: قراءة استطلاعية لتدابير الرقابة والإشراف المصرفي لبنك الجزائر طبقا للتقرير السنوي 2018.

تحرص سلطات الإشراف البنكي على تدعيم وتفعيل التدابير الاحترازية المتعلقة بكل النشاطات التنظيمية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كهدف أساسي، وكل هذا في إطار ترسيخ وتقوية آليات التدقيق والرقابة والتي تضمن بطريقة مستمرة ودائمة احتواء وتقليص المخاطر البنكية بالموازاة مع تأمين السلامة والحماية لأموال المودعين والمتعاملين مع المؤسسة البنكية.

(الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للامر 03-11المؤرخ في 26أوت المتعلق بالقرض و النقد).

وتندرج أهم الإسهامات لمجلس النقد والقرض وباقي المؤسسات المتمثلة في بنك الجزائر واللجان البنكية لتحصين البنوك والأجهزة المصرفية في عدة تدابير رقابية إشرافية نمثلها فيمايلي:

1/ دعم الإجراءات الاحترازية: في إطار تحسين المجال الإشرافي والرقابي للأجهزة المصرفية، وامتثالا لمعايير لجنة بازل المتعلقة بتطوير الجوانب التنظيمية والرقابية في ظل الظروف الغير مستقرة والمعقدة المحيطة بالبنوك، قام بنك الجزائر بتدابير الملائمة الاحترازية طبقا للأمر رقم 10-04 المحدد بتاريخ 2010 والخاص بقانون النقد والقرض

(الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للامر 03-11المؤرخ في 26أوت المتعلق بالقرض و النقد). وشملت النقاط التالية:

- تسيير مخاطر السيولة، وخاصة مع تفاقم حدة الأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة من سنة 2008، أصبح لزاما على المؤسسات المصرفية الحرص على تحديد مستويات السيولة الواجب توفرها لمواجهة التزاماتها عند تواريخ الاستحقاق وخاصة تلك المتعلقة بالآجال القصيرة، مع ضرورة قياس ومتابعة معدلات خطر السيولة بصفة دائمة والحرص على توفير مخزون كافي يتعلق بالأصول السائلة.

(النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين المصارف)

- إدارة المخاطر بين المصارف: في إطار هذا البند فإنه يتوجب على المصارف ضرورة توزيع المخاطر المتعلقة بأنشطة الاقتراضات بين المصارف وهو ما يستوجب تحديد النسب القصوى التي يتوجب على كل المصارف الالتزام بها باعتبار أن هذا النوع من المخاطر يتطلب صرامة وجدية لأنه يمثل خطر التبعية. النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين المصارف.

- تعزيز آليات الرقابة الداخلية، وهو من المعايير التي تتجسد في خلق وظائف رقابية جديدة تتعلق بتحديد خطر المطابقة الخاص بالقواعد والإجراءات المعلوم بها والواجب التقيد بها، بالإضافة لمخاطر التركيز الخاصة

بالنقاط الحرجة مع ضرورة ضبط خريطة المخاطر من خلال تبني أجهزة تنبئية قوية تحد من وقع المخاطر التي يتعرض لها البنوك.

– إعداد تقارير محاسبية جديدة تتماشى مع المرجعية المحاسبية المعمول بها وفق النظام المحاسبي المالي منذ بداية سنة 2010 والمستوحاة من المعايير المالية والمحاسبية الدولية IAS/IFRS في إطار تحقيق التوافق المحاسبي بمعنى إعداد تقارير محاسبية دورية جديدة لدعم متطلبات احتياجات المعلومة لاتخاذ القرارات الاحترازية.

– ضرورة التسجيل المحاسبي للفوائد غير المحصلة: وخاصة تلك المتعلقة بمنح الدعم المالي لتشجيع وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار إيجاد معالجة محاسبية تتعلق بالفوائد الغير محصلة لهذا النوع من القروض بسبب الصعوبات المالية التي قد تواجهها. (النظام رقم11-05 المؤرخ في 28 جوان 2011) من قانون النقد والقرض.

2/ عصرنة وظيفة الرقابة: قام بنك الجزائر باستحداث مهام رقابية جديدة توازيا مع متطلبات الجانب التنظيمي والهيكلي للمؤسسات البنكية، وتتعلق بإعادة ترتيب النشاطات والعمليات الرقابية الخاصة بالمديرية العامة للمفتشية المالية مع تجسيد نظام التنقيط المصرفي طبقا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى تحديد مهام المفتشين من خلال قانون يضبط أخلاقيات العمل والمهنة، مع تعديل جملة من التدابير الرقابية والإشرافية.

وفيما يلي نستعرض بعض مزايا نظام التنقيط المصرفي باعتباره أحد أهم الممارسات الدولية التي ساهمت في تعزيز الرقابة على مستوى البنوك:

(بنك الجزائر ,التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر)

– التسريع في كشف الإنحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة في كل الظروف الطارئة والتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية.

– الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة لمهام الرقابة، مع تقليص تكاليف الإشراف.

– انتقاء مستهدف للمؤسسات المالية التي تواجه صعوبات مالية من خلال سياسة الإنذار المبكر.

ولقد اتسعت صلاحيات المديرية المكلفة بالرقابة فيما يخص إعداد البرامج والتهيئة للمهام التفتيشية وإجراء المعاينات بعين المكان، ناهيك عن رقابة المستندات والتقارير بناءا على مؤشرات التحليل والتشخيص المالي.

كما تم استحداث مشروع المعلومات المعروف باسم " **SYNOBA**" تماشيا مع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو يتعلق بتحويل مهام الإشراف الخاصة بالمستندات بطريقة معلوماتية، مع استخدام التحليل القائم على تقدير عناصر CAMEL، وهذا بالاستعانة بخبرات مصالح الإعلام الآلي التابعة للمديرية العامة للمفتشية المالية.

3/ مهام الرقابة والإشراف: تهدف مهام الرقابة والإشراف بالدرجة الأولى على ضمان احترام والتزام القوانين والقواعد التنظيمية المطبقة على مستوى المصارف، ويضم هذا النشاط: أسلوبي الرقابة على أساس المستندات وبعين المكان.

أ/ الرقابة على أساس المستندات: تتكلف المديرية المسؤولة بمهام الرقابة على أساس المستندات باستعمال أساليب وأدوات التشخيص والتحليل المالي وقياس وتسيير المخاطر ك (مؤشرات: الملاءة، السيولة، نسب الأموال الخاصة القانونية، الالتزامات الخارجية....)، وذلك لتقييم الوضعية المالية وكفاية التدابير الاحترازية الخاصة بالمؤسسات المصرفية، مع تقديم تقرير نهائي مفصل يشمل كافة التوصيات لاتخاذ القرارات اللازمة من قبل السلطة المعنية للجنة المصرفية.

ب/ الرقابة بعين المكان: دعما لأسلوب الرقابة على أساس المستندات تجسدت حصيلة مهام الرقابة الميدانية بعين المكان حسب موضوع المراجعة وعدد المهام الخاصة بكل منها لغاية سنة2018 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (04):يوضح تطور تدخلات عملية المراجعة.

المواضيع	عدد المهام	المؤسسات المعنية	تقديم التقارير
الرقابة الشاملة	6 مهمات في إطار نظام التنقيط المصرفي 3 مهمات مستكملة	مصرفين و4 مؤسسات مالية مصرف واحد ومؤسستين ماليتين	- إعداد تقرير أحيل للجنة المصرفية، و3 مشاريع تقارير تم ارسالها للمؤسسات المعنية.
مكافحة تبييض الأموال		شملت كل البنوك ومراكز المالية لبريد الجزائر	- إرسال 21 تقرير إلى اللجنة المصرفية
تقييم محفظة القروض الخاصة بالمصارف	04 مهمات رقابة بعين المكان	4 مصارف منها مصرفين عموميين	- إرسال تقريرين إلى اللجنة المصرفية وتقريرين آخرين قيد الانتهاء.
المهمات الخاصة	مهمة واحدة تتعلق بتقييم السيولة	مصرف عمومي واحد	- إعداد التقرير وإرساله إلى اللجنة المصرفية.
مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية	مهمتين شاملتين على مستوى المصارف العمومية والخاصة، ومهمة رقابة على تحويل مداخيل شركة النقل	15 مصرف خاص ،3 مصارف عمومية وشركة واحدة للنقل الجوي	- تطلبت 19 فريق من المفتشين وتقارير في طور الإعداد.

	الجوي.		
مهمات التحقيق	تقام هذه المهمات إثر رسائل إبلاغ أو شكوى.	3 مصارف خاصة	- إرسال تقريري مهمة إلى اللجنة المصرفية

المصدر: (من إعداد الباحثة استنادا على معلومات بنك الجزائر, التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصفحات 112-119)

يتضح من خلال الجدول أن الهدف الأساسي من الرقابة الميدانية في عين المكان يدعم عملية التدقيق والتقييم من حيث التأكد من مصداقية وكفاية المعلومة المالية المجسدة في القوائم المالية المحالة إلى بنك الجزائر، وتسليط الضوء وتحديد بؤر المخاطر والحالات الحرجة لتداركها في الوقت المناسب.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف المديرية المكلفة بالرقابة بعين المكان خلال سنة 2018 بتنفيذ مخطط عمل يشمل المواضيع الموضحة في الجدول أعلاه (مهمات التنقيط المصرفي، مكافحة تبيض الأموال، الجريمة المنظمة، تمويل الإرهاب، رقابة عمليات التجارة الخارجية.....) وهي مهام باشرت بتنفيذها على مدار نهاية سنة 2016 وواصلت اكتمالها خلال سنة 2018.

ج/ النشاطات الأخرى للرقابة الاحترازية الجزئية: يمكن إيجاز هذه النشاطات المتمثلة في الرقابة الاحترازية المنجزة من طرف المديرية العامة للمتفشية العامة بنك الجزائر، حيث قامت هذه الأخيرة بدراسة عدة ملفات منها الملفات الأساسية والمكملات.

جدول رقم (05): يوضح أعمال الرقابة الاحترازية الجزئية.

موضوع الملف	عدد الملفات
طلبات اعتماد الإطارات المسيرة	137
طلبات الترخيص	56
رفع رأس المال	05
التنازل عن الأسهم	16
فتح مكتب تمثيل	01
تجديد ترخيص فتح مكاتب تمثيل	08
تحول مؤسسة مالية إلى تعاونية الادخار والقرض	01
ترخيص لوكالتين العمل أيام السبت	02
تغيير تسجيل الشركة الأم	01
طلبات ترخيص لطرح منتجات جديدة في السوق	21

المصدر: (من إعداد الباحثة استنادا على معلومات بنك الجزائر, التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، صفحة 120)

من خلال الجدول يتبن لنا أن هناك استمرار و صرامة في أعمال الرقابة والتحقق من طرف المديرية العامة للمتفشية العامة لبنك الجزائر وانبثق عن هذه الأعمال مذكرات تقييمية تم إرسالها إلى أمانة مجلس النقد والقرض وإلى المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي و شملت هذه الأعمال طلبات ترخيص بغية عرض منتجات جديدة في السوق , و الدراسة المسبقة لملفات اعتماد الإطارات المسيرة و كذا شروط تأسيس المؤسسات المالية المختلفة و مكاتب التمثيل و الشروط المرتبطة بفتح و تحويل وكالات مصارف, بالإضافة الى القيام بمعالجة الشكاوى المقدمة من قبل عملاء ومستهلكي المنتجات المصرفية لدى بنك الجزائر.

الخلاصة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في التطور والازدهار الاقتصادي إذ يمثل المحرك الرئيسي لكل اقتصاد، وقد عرف نشاط الإشراف والرقابة المصرفية على مستوى البنك الجزائري مجموعة من الإنجازات في إطار تفعيل الدور

الرقابي وتقييم الوضعية المالية والإجراءات الاحترازية للبنوك في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة والتي تعتمد على أساليب التمويل الحديثة ، كما كان التركيز الإشرافي للبنوك على مخاطر القروض الموجهة لتمويل المؤسسات المصغرة باعتبارها تحمل نسب المخاطرة الائتمانية بصفة كبيرة جدا ، ومازالت التدابير المتعلقة بتحسين الأجهزة الرقابية المتعلقة بكل الأنشطة بما فيها محاربة تبييض الأموال مستمرة رغم التطورات التي تميزت بها مؤسسات الإشراف المصرفي في تكنولوجيا أنظمة المعلومات وفي الخدمات المصرفية المعروضة على الزبائن وعصرنة أدوات الإشراف والاستفادة من " نظام التنقيط المصرفي".

نتائج الدراسة:

- تمثل وظيفة التدقيق أهم جهاز رقابي استشاري على مستوى المؤسسات البنكية.
- تقوم وظيفة التدقيق على عدة معايير دولية منها ما يتعلق بشخصية الشخص المزاول للمهنة ومنها ما يتعلق بشروط العمل الميداني، وأخرى ترتبط بإعداد تقرير النهائي وشروط تنفيذ ومتابعة التوصيات.
- تمثل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلي أهم معيار من معايير التدقيق لأنه يقف على مكامن القوة والضعف التنظيمية والقانونية لسير العمل داخل المؤسسات المصرفية (كشف التلاعبات والخروقات والأخطاء المتعمدة والغير متعمدة).
- بالرغم من أهمية وظيفة التدقيق إلا أن حدود صلاحية المدقق من حيث إجبار المسؤولين على تنفيذ التوصيات، تبقى أحد العقبات التي تكبل فعالية هذه المهنة على مستوى المؤسسات المصرفية وغيرها.
- إن تعقيد بيئة المؤسسات المصرفية وتشابك وتعدد مخاطرها يوما بعد يوم تزامنا مع التطورات والمستجدات الراهنة والناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعصرنة الإدارة يستدعي ويزيد من ضرورة تطوير ودعم الكفاءات العلمية والمهنية للمدققين.

- إن تطور الجريمة الإلكترونية، تبييض الأموال، .....وغيرها تستدعي ضرورة ضبط القوانين والإجراءات بطريقة جذرية، أكثر جدية وصرامة ودقة بطريقة مبتكرة ومبدعة تلغي أساليب التفكير التقليدي لمواجهة هذه المخاطر.

- إن حساسية القطاع المصرفي كعون اقتصادي فاعل في تطوير وتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في ظل العصرنة الإلكترونية يستدعي من الهيئات المختصة ضرورة تعزيز الأنظمة القانونية والأجهزة الرقابية بالشكل الذي يتكيف مع مستجدات القطاع الوطنية والدولية.

اختبار الفرضيات: من خلال نتائج الدراسة النظرية، الميدانية والاستطلاعية للموضوع يمكننا اختبار الفرضيات على الشكل التالي:

- فيما يخص **الفرضية الأولى**: إن تدابير الرقابة والإشراف المصرفي المعمول بها لبنك الجزائر تتكيف مع المستجدات والمخاطر البيئية الراهنة.

فقد ثبت نفيها، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتفعيل ودعم وتشديد الأنظمة الرقابية لتقليص المخاطر البنكية واحتواءها إلا أن الواقع من الإحصائيات المحلية والدولية تأكد على أنها غير كافية وتمضي في وتيرة بطيئة جدا لا تتماشى مع التسارع والتغير المستمر للتطور التكنولوجي والجريمة الإلكترونية مع التطور الرقمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما يؤكد جمود المنظومة البنكية واعتماد الأساليب التقليدية في تسييرها واستحواذ القطاع العمومي عليها.

أما الفرضية الثانية: إن حدود صلاحيات المدققين من حيث إجبارية تطبيق التحفظات والتوصيات المدونة في التقارير النهائية المعدة من طرف المراقبين تنقص من فعالية هذا الجهاز بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وكالة – سيدي بلعباس–.

فقد ثبت نفيها لما خلصت له نتائج الملاحظة والمقابلة بناءا على الاستبيان الموجه للمدراء والمدققين على مستوى المؤسسة محل الدراسة، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي تمثل وظيفة حساسة وإستراتيجية بالنسبة للمؤسسة باعتبارها وظيفة رقابية استشارية تقوم على تشخيص وتقييم نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها ، وبالتالي فإن تطبيق توصيات التقارير أمر إجباري بالنسبة للإدارة العامة في اتخاذ قراراتها وتمثل هذه التقارير مصدر معلومات مهم جدا للفصل في القضايا التشغيلية والإستراتيجية المتعلق بإدارة مخاطر السيولة والمردودية.....وغيرها.

الاقتراحات والتوصيات: نظرا لحساسية الجهاز المصرفي باعتباره دائم التعرض للمخاطر لا بد من أن تتوفر لديه أنظمة وآليات رقابية ووقائية شاملة للتحكم الجيد في أنشطته وكذا مخاطره الدائمة والمتجددة بصفة مستمرة ولهذا لابد على البنوك بمختلف أنواعها من تخصيص:

– أدوات فعالة للقياس وللرقابة ويجب أن تكون هذه الأدوات في مستوى تقييم مخاطر القرض حسب القطاع الاقتصادي ومخاطر السوق يوما بيوم.

– لابد من نقل كل التقارير والمحاضر المعدة من طرف المدققين إلى السلطات المصرفية المعنية لاتخاذ التدابير الوقائية لمواجهة هذه المخاطر.

– لا بد من تعزيز أنظمة مراقبة العمليات والإجراءات المرتكزة على احترام مبادئ الاستقلالية بتطبيق فصل الوظائف ، كما يجب إعادة فحص واختبار هذه الأنظمة دوريا.

– تدعيم وتقوية دور مجالس الإدارة والمراقبة بهدف السيطرة على النشاط وقياس المخاطر.

قائمة المصادر والمراجع:

- M.Djaafer. (1998). contribution à une réflexion sur l'audit interne au sein des banques. media bank n 34.
- Reda Khelassi .(2005) .l'audit interne – audit opérationnel :. édition houma.alger.
- Renarrd, J. (2008). théorie et pratique de l'audit interne. édition d'organistion.paris.
- الامر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للامر 03–11المؤرخ في 26أوت المتعلق بالقرض و النقد.
- أحمد حلمي جمعة. (2009). دراسات و بحوث في التدقيق و التأكيد. عمان: دار صفاء للنشر.
- بنك الجزائر ,التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
- بنك الجزائر ,التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
- الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- النظام رقم 11–03 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين المصارف.
- تومي ابراهيم. (2008). النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر.بسكرة , الجزائر .
- جمعية المحاسبين القانونيين السعودية. (2004). معايير المراجعة الداخلية.
- جورج دانيال غالي. (2001). تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الالفية الثالثة. الاسكندرية: الدار الجامعية للطبع, الاسكندرية.
- سامر جلدة. (2009). البنوك التجارية و التسويق المصرفي. دارأسامة للنشر , الطبعة الأولى.عمان.
- سمير الخطيب. (2005). قياس و ادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق عملي. منشأة المعارف.الاسكندرية. مصر.